



المتغير النفطي واثره في السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الخليج

العربي (مستل)

أ.د. ازهار عبد الله حسن

dr.azharabd@uokirkuk.edu.iq

جامعة كركوك / كلية القانون والعلوم السياسية / قسم العلوم السياسية

أ.م. صفاء حسين علي

saffa_hussein_ali@uokirkuk.edu.iq

جامعة كركوك / كلية القانون والعلوم السياسية / قسم العلوم السياسية

محمد عباس عبد الحسن

THE OIL CHANGE AND ITS IMPACT ON THE CHINESE FOREIGN POLICY TOWARDS THE ARAB GULF REGION ^(Quoted)

Prof. Dr. Azhar Abdullah Hassan

University of Kirkuk / College of Law and Political Science /
Department of Political Science

Assist. Prof. Safaa Hussein Ali

University of Kirkuk / College of Law and Political Science /
Department of Political Science

Mohammed Abbas Abdul Hassan

المستخلص

نعرض في دراستنا هذه و الموسومة (المتغير النفطي و اثره في السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الخليج العربي منذ عام ٢٠١١)، أهمية المتغير النفطي في السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الخليج العربي خاصة بعد تنامي قوة الصين و تعاضم دورها السياسي و الاقتصادي و العسكري و تنامي مكانة الصين في النظام السياسي الدولي و ان الصين تسعى لتحقيق مجموعة من الاهداف التي تمكنها من مواصلة مسيرة التحديث و التقدم الاقتصادي و الحفاظ على السلام العالمي، وتتعلق الدراسة في الاشكالية المتمثلة بتضارب الآراء حول مستقبل الصين و الدور الذي من

الممكن ان تمارسه في الساحة الدولية و بالذات في منطقة الخليج العربي، و نفترض في دراستنا هذه أنّ للمتغير النفطي تأثيراً كبيراً في السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الخليج العربي بالنظر لمجموعة من الدوافع و المصالح القائمة ما بين الصين و دول منطقة الخليج العربي وهو ما يعني ان هناك علاقة طردية ما بين المتغير النفطي و السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الخليج العربي، أما النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسة فهي تبني الصين لسياسة خارجية فاعلة ومؤثرة تجاه دول منطقة الخليج العربي وبشكل ينسجم مع حجم و كثافة المصالح الصينية المتنامية في تلك المنطقة الحيوية من العالم، و ان منطقة الخليج العربي ستشهد اهتماماً متزايداً من قبل الصين التي اصبحت ثاني دولة في العالم من حيث كمية استهلاكها لمصادر الطاقة، و ان امتلاك منطقة الخليج العربي لثلاثي احتياطي النفط المؤكدة، سيدفع الصين لتبني استراتيجيات مختلفة تتناسب مع اهمية دول المنطقة خاصة وان الصين بدأت تربط امنها القومي و مصالحها الحيوية بأمن الخليج العربي .

الكلمات المفتاحية : المتغير النفطي، الصين، الخليج العربي

Abstract

In this thesis we show the importance of the oil variable in the Chinese foreign policy towards the Arab Gulf region especially after the growing strength of China and the growing of political, economic and military role . They growing position in the international political system and China seeks to achieve a set of aims that enable it to continue the process of modernization, economic progress and maintain world peace .

The thesis starts in the problematic of conflicting opinions on the future of China and the role that can China play in the international arena, particularly in the Arab Gulf. We assume in this research that oil variable has a great influence on Chinese foreign policy towards the Arab Gulf region. This variable has given a set of motives and interests that exist between China and the countries in the Arab Gulf region. There is a direct relationship between oil variable and Chinese policy towards the Arab Gulf .

The results of this research denotes that China adopt an effective and influential foreign policy towards the countries of Arab Gulf region in a Manner consistent with both size and intensity of Chinese interests in that vital region of the world. The Arab Gulf region will witness a special attention by China which has become the second country in the world in terms of the amount of its consumption of energy sources and that the Arab region owns two thirds of the proven oil reserves. This will motivate China to adopt various strategies commensurate with the importance of the countries of the region. Especially China has begun linking its national security and vital interests to the security of the Arab Gulf .

Key words: the oil variable, China, the Persian Gulf

المقدمة

تحتل الصين المركز الأول عالميا من حيث النمو الاقتصادي ومن حيث الاحتياطي النقدي الأجنبي، والثانية من حيث الإنفاق العسكري العالمي بحسب أرقامها المعلنة ومن حيث جذب الاستثمارات وذلك بعد الولايات المتحدة الأمريكية والثانية في مجال التجارة الدولية، والثانية من حيث الناتج المحلي، والخامسة من حيث عدد الرؤوس النووية، كما إنها تعد من الدول التي لها برنامج فضاء متقدم، كما وقد شرعت الصين باعتبارها قوة اقتصادية وسياسية وعسكرية كبرى في تبني استراتيجية سياسية شاملة التوجه عالمية المجال هدفها نهضة الصين وتقدمها وتبوأ مكانة متقدمة في الهرم السياسي الدولي بعد ان ظلت حبيسة محيطها الاقليمي في مرحلة الحرب الباردة، و تشير اغلب الدلائل والمعطيات الراهنة إلى أن القرن الحالي سيكون مسرحا لتفوق الصين في الميادين كافة إقتصادياً و عسكرياً يستند الموقف الصيني المتصاعد إلى القوة العسكرية التقليدية و النووية الصينية المتنامية حيث تمتلك الصين اكبر جيش بري في العالم يبلغ تعدادة حوالي (٢,٣) مليون جندي نظامي بالإضافة الى عدد كبير من الطائرات وقواعد اطلاق الصواريخ الباليستية العابرة للقارات بالإضافة الى التجارب النووية المستمرة كما تعد الصين قوة اقتصادية ناهضة تمتاز بانتشار نفوذها الاقتصادي في مختلف دول العالم .

و بالنظر لأهمية منطقة الخليج العربي التي تمارس دورا حيويا كمنطقة منتجة ومصدرة للنفط والغاز الطبيعي فالمنطقة تحتوي على ما يقرب من (٦٢ %) من الاحتياطي المؤكد للنفط والذي يتوقع ان يستمر لمدة ثمانين عاما على الاقل كما تحتوي على نحو (٤٠%) من الاحتياطي المؤكد للغاز الطبيعي الامر الذي يعني امكانية دول منطقة الخليج العربي ان تؤثر تأثيرا كبيرا على اسعار الطاقة في العالم خاصة ان البدائل المعلنة (الطاقة الشمسية والطاقة النووية) لم يثبت استخدامها على نطاق واسع فضلا عن ذلك فقد عمدت الصين الى ربط امنها القومي بامن منطقة الخليج العربي التي اصبحت تعد المصدر الرئيس لتلبية الاحتياجات النفطية المتنامية للصين في المرحلتين الراهنة والمقبلة واستنادا لما تقدم ينصرف مضمون هذه الدراسة الى محاولة البحث في التحرك الصيني تجاه منطقة الخليج العربي التي باتت تعد ضمن دائرة المصالح الحيوية للامن القومي الصيني لاسيما وان الصين تسعى لديمومة نموها الاقتصادي وتحقيق اهدافها الاستراتيجية في التحول الى قوة كبرى تمارس دورا اكبر في الشؤون الدولية بشكل ينسجم مع حجم القوة الصينية المتنامية في المرحلة المقبلة .

اولا : اهمية الدراسة :- لقد اسهم النمو الاقتصادي الكبير الذي شهدته الصين اضافة الى عدد سكانها الهائل الى زيادة الطلب على امدادات الطاقة بشكل لم يسبق له مثل من قبل، فكانت النتيجة ان زادت الصين وارداتها النفطية لسد الفجوة الاخذة في الاتساع بين الانتاج المحلي للنفط والطلب عليه ونظرا لمحدودية الامداد العالمي الشديدة ادى طلب الصين المتزايد للنفط الى اتباع سياسات خارجية تحاول من خلالها تأمين موارد طاقة مستقبلية بأسعار معقولة، وهنا كانت منطقة الخليج العربي المصدر الاساسي الذي يلبي جل الزيادة المتوقعة في امدادات الطاقة من النفط والغاز، فأكثر من(٤٦%) من وارداتها النفطية تأتيها من منطقة الشرق الأوسط، وهو ما سيرغم الصين على تعزيز وتوسعة علاقاتها مع دول منطقة الخليج العربي لضمان امنها ومصالحها الاستراتيجية في المرحلة المقبلة الامر الذي سيؤدي الى تصاعد اهمية المتغير النفطي في السياسة الخارجية الصينية في المرحلة القادمة

ثانيا : اشكالية الدراسة :- تكمن اشكالية الدراسة في مدى قدرة الصين التي تتمتع بالامكانيات السياسية والاقتصادية والعسكرية على تبني سياسة هادفة ومؤثرة تجاه منطقة الخليج العربي خاصة وان الصين اصبحت ثاني اكبر مستهلك للطاقة في العالم الامر الذي دفعها الى ربط امن منطقة الخليج العربي بالامن القومي الصيني لاستمرار حصولها على الطاقة من اجل استمرار عجلة تقدمها الاقتصادي الامر الذي يعني تصاعد تأثير المتغير النفطي في السياسة الخارجية الصينية والذي سيجعل الصين تتبنى استراتيجيات متعددة لضمان الحصول على النفط في ظل تنامي حاجتها لمصادر الطاقة .

ثالثا : فرضية الدراسة :- وتأسيسا على ما تقدم تقوم هذه الدراسة على الفرضية العلمية التالية :- (ان للمتغير النفطي تأثير كبير في السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الخليج العربي، بالنظر لمجموعة الدوافع والمصالح القائمة ما بين الصين ودول منطقة الخليج العربي، وهو ما يعني ان هناك علاقة طردية ما بين المتغير النفطي والسياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الخليج العربي، فكلما زاد تأثير المتغير النفطي في السياسة الخارجية الصينية كلما زاد اندفاع الصين تجاه منطقة الخليج العربي والعكس صحيح ايضا فكلما قل تأثير المتغير النفطي في السياسة الخارجية الصينية كلما قل اندفاع الصين تجاه منطقة الخليج العربي)، كما تسعى هذه الدراسة إلى تحليل تأثير المتغير النفطي في السياسة الخارجية الصينية تجاه دول منطقة الخليج العربي في الفترة المقبلة، وهو ما سنحاول الإجابة عنه من الأسئلة الآتية :-

١. ما هو تأثير المتغير النفطي في السياسة الخارجية الصينية في المرحلة المقبلة؟

٢. ما هو حجم وكثافة المصالح الصينية في منطقة الخليج العربي ؟

٣. ما هي تحولات السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الخليج العربي ؟

٤. ما هو مستقبل العلاقات الصينية مع دول منطقة الخليج العربي ؟

رابعا : منهجية الدراسة :- لإثبات صحة الفرضية اعلاه والاجابة عن التساؤلات المطروحة سنعمد الى اعتماد المنهج التاريخي والمنهج التحليلي الوصفي فضلاً عن

محاولة استشراف المستقبل بالاعتماد على المنهج الاستشراقي و سنعمد الى الاستعانة بكافة الاحصائيات العلمية الدقيقة لأجل ان نحصل على نتائج علمية دقيقة لدراستنا. **خامسا : هيكلية الدراسة:-** في ضوء الاشكالية الاكاديمية التي تنطلق منها هذه الدراسة والفرضية العلمية الاساسية التي نحاول البرهنة عليها، اصبح من الضروري ان نعمد الى صياغة هيكلية هذه الدراسة وبالشكل الذي يساعد على تنظيم البحث العلمي وتنسيقه فضلا عن ترتيبه وفق هذه الهيكلية لمحاولة الوصول الى النتائج العلمية المرجوة .

وعلى هذا الاساس فقد تم تقسيم الدراسة الى المقدمة والخاتمة فضلا عن اربع مباحث اساسية. تناول المبحث الاول : السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الخليج العربي، اما المبحث الثاني : فقد تناول المصالح الصينية في منطقة الخليج العربي، المبحث الثالث : حيث تناول تحولات السياسة الخارجية الصينية واخيرا البحث الرابع : مستقبل العلاقات الصينية - الخليجية .

المبحث الأول

السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الخليج العربي

لقد احتلت الصين مكانة مميزة في الساحة السياسية الدولية بفعل التنامي المستمر لقدراتها المختلفة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ولعل من ابرزها إمتلاكها أعلى معدلات نمو في العالم، فضلا عن وزنها الاستراتيجي على المستويين الاقليمي والدولي، ومؤسساتها العسكرية المتجهة نحو التحديث، والكثافة السكانية العالية والإرث الحضاري والتاريخي، كل ذلك جعلها محل اهتمام مختلف مؤسسات التخطيط الاستراتيجي في العالم لمحاولة معرفة السبب وراء هذا الصعود المميز للصين واستشراف مستقبلها، فشهدت السياسة الخارجية الصينية تغيرات جذرية عدة اولها في المدة من عام ١٩٥٩ حتى عام ١٩٦٦ حيث تغيرت من انماط الاعتماد على الاتحاد السوفييتي والتحالف معه إلى "نمط الاعتماد على ذاتها" بمعنى التركيز على تطوير نموذج صيني يستند في تعامله الدولي على الموارد الصينية، والثاني من عام ١٩٦٦ وحتى العام ١٩٦٩، حيث حدث تغيير جذري من النمط الأول إلى نمط "العزلة"

(سنوات الثورة الثقافية الكبرى) الذي بموجبه خفضت من ارتباطاتها الخارجية بما في ذلك تخفيض حجم تمثيلها الدبلوماسي الخارجي والتركيز على الشؤون الداخلية وفي عام ١٩٧٠ حدث تغيير جذري ثالث قوامه التحول من نمط العزلة إلى نمط "التنوع" واعتماد الدور النشط في السياسة الخارجية^(١)، ومن هنا اضحت كل النظريات والرؤى عن زوال الامبراطوريات وانتهائها التي اثبتت صحتها الا في حالة الامبراطورية الصينية التي عادت لتنهض كقوى عالمية ثقافية واقتصادية مع بداية القرن الحادي والعشرين عن طريق استنهاض ادوات ثقافتها الكونفوشيوسية^(٢).

وبناء على ذلك، فإن متغير القوة يعد المحور الاساسي في صياغة سلوك الصين الدولي ومكانتها المستقبلية، بالتالي فإن الوقوف على واقع القوة الاقتصادية والمالية والعسكرية الصينية ونفوذها السياسي المتنامي بشكل مستمر، كما إن امتلاك الدول لعوامل القوة المختلفة هو الذي يميز بعضها عن بعض، وهذا ما جعل ميزان القوى في النظام الدولي يتصف بالواقعية حيث أخذ يعتمد على التطبيق اكثر من اعتماده على الجانب النظري، وان هناك دوما انتشار وتحول في عوامل القوة هذه كونها ليست حكرًا على دولة واحدة دوما ولا يخفى على احد بان بنية النظام الدولي هي انعكاس لمكونات القدرة والقوة التي يمتلكها الفاعلون الاساسيون في الساحة الدولية ولذلك فان الزيادة الحاصلة في مقومات القدرة الصينية مع ادراكها لقدرتها على لعب دور مؤثر و فاعل جعل لها دورا كبيرا في صياغة وتشكيل النظام الدولي، من خلال تبنيها وبقوة إستراتيجية القوة الذكية وبشكل أكبر من باقي الدول المتنافسة في تبوأ مكانة متميزة في الهرم السياسي الدولي ومما ساعدها على ذلك معطيات القوة الصلبة والناعمة التي تمتلكها، وسبل توظيفها في ميدان القوة الذكية لتكون منافسا قويا لباقي الدول في القرن الحادي والعشرين، فضلاً عن أن السياسة الخارجية الصينية تعد في الوقت الراهن أكثر تحركاً و مشاركة على الساحة الدولية في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية

^١ - عدنان خلف حميد البدراني، اثر الاستمرارية والتغيير في السياسة الخارجية الصينية تجاه السلام في الشرق الاوسط، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٤٩، ٢٠١٥، ص ٣.

^٢ - صباح نعاس شناعة، القوة الصينية تحدي الصيرورة التاريخية والموقع في مدار القوى العالمية مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد، العدد ٤٦، ٢٠١٣، ص ٢٠٥.

والتكنولوجية، خاصة و ان سجلها حافلٌ بكثير من المشاركات على الساحة الدولية والإقليمية، فحسب طبيعة السياسة الصينية فانها تتجنب الصدام مع الولايات المتحدة الامريكية بغية خلق توازن في سياستها الخارجية من جهة وتجسيدا لانتهاجها سياسة القوة الناعمة التي تفضلها الصين لتعزيز السلطة السياسية في القرن السابع عشر ومنهم لاوتسي الذي قال " لا يوجد في الكون مادة انعم وأضعف من الماء ولكنه قادر على تفتيت أكثر الموارد صلابة " (١) .

بالاضافة الى ماتقدم، يمكن القول إنَّ الصين تهتم شأنها شأن الدول المستهلكة للنفط في تأمين حاجاتها النفطية وتسعى جاهدةً للوصول إليها بأسعار منخفضة وبصورة دائمة ومستقرة، تتناسب وحجم استهلاكها، رغم أنَّ تحول قضية أمن الطاقة الى قضية محورية في السياسة الخارجية الصينية، فإنه يعد أمراً مهماً حديثاً نسبياً مقارنة بدول أخرى كاليابان و الولايات المتحدة الامريكية، و تنوع السياسة الخارجية الصينية في اطار تحقيق أمن الطاقة، يشمل الاستراتيجيات التي تعمل بها، وكذلك الموردين، فقد أخذت الصين تتحرك على أكثر من مسار فمن ناحية لجأت إلى البديل الخاص بأستيراد النفط الخام معتمدةً بذلك على أكثر من منطقة من بينها دول الشرق الأوسط، و دول آسيا الوسطى و روسيا، و بعض الدول الإفريقية اضافة إلى بعض دول أمريكا اللاتينية، وأن مكانة الصين كفاعل أساسي في النظام الدولي لن تغير من هيكله أو تهديد أمنه و استقراره، و انعكس هذا بشكل واضح على سياستها الخاصة بأمن الطاقة (٢) .

فالصين تنتهج سياسة تعرف باستراتيجية التوجه نحو الخارج أو الاستثمار فيما وراء البحار او بتجاوز عتبة البلاد و تعتمد هذه الاستراتيجيات على النشاطات الدبلوماسية الصينية خارج البلاد و بشكل خاص تركز على المناطق التي يمكن أن تتوفر بها الموارد النفطية فتقوم بإجراءات ونشاطات في ظل دبلوماسية الطاقة الصينية، ضمنمت الصين امداداتها

١ - أحمد كامل الخفاجي، القوة الناعمة ودورها في توجيه السياسة الخارجية الايرانية، جامعة المصطفى العالمية، إيران ٢٠١٧، ص ٢٣.

٢ - علي حسين محمود، مستقبل الصين في النظام العالمي: دراسة في الصعود السلمي والقوة الناعمة، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بيروت (غير منشورة)، ٢٠١٦، ص ١٥.

من خلال التوجه إلى المناطق الغنية بالنفط في الخارج عن طريق الاستثمار في مناطق الانتاج، و قيام الشركات النفطية الصينية بالتنقيب عن النفط في تلك المناطق بما يضمن تصديره للصين^(١)، التي أصبحت منذ عام ١٩٩٣ بلداً مستورداً للنفط تشكل نسبة (٩%) من الاستهلاك العالمي، وتشير بعض الاحصائيات الى أن احتياطات النفط المثبتة لدى الصين، بلغت في عام ٢٠٠٥ نحو (١٦) مليار برميل، وبنسبة تقدر بنحو (١،٣٠%) من الاحتياطي العالمي^(٢)، وتبعاً لذلك، فإنه بفضل ضخامة حجم الاقتصاد الصيني فقد احتلت المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الامريكية بوصفها أكبر دولة مستهلكة للنفط على الصعيد العالمي.

كما أقامت الصين أيضاً العديد من العلاقات مع الدول النفطية التي بإمكانها أن تبني علاقات استراتيجية طاقوية معها، كما و عملت شركاتها النفطية من خلال استثماراتها في الخارج على نيل حقوق جزئية أو التحكم المباشر في حقول النفط المحتملة في مناطق مختلفة من العالم.

بالإضافة لما تقدم ذكره، فقد عمدت الصين الى توقيع العديد من العقود التي تخص جملة من المشاريع المركزية المتعلقة بالموارد الطاقوية، و من بينها اثنا عشر عقداً لصالح شركات النفط الصينية الوطنية العملاقة حيث مكنتها من اكتساب أصول التنقيب و البحث في مناطق ما وراء البحار بشكل نشيط كجزء من سياسة أمن الطاقة الصينية في العصر الراهن، الامر الذي أدى إلى عدم وجود خلافات هامة لها مع دول العالم الغنية بالنفط والطاقة، وهذا الامر بدوره أدى إلى زيادة توسعها عالمياً، كما أنّ هذا التوسع الذي يرتبط أساساً بسد احتياجاتها من النفط و مشتقاته يكمن في الحفاظ على معدلات نمو اقتصادية عالية واستطاعت الصين تحقيق الكثير من النجاحات بفضل سياساتها السابقة الذكر متبعة القوة الناعمة احياناً والقوى الصلبة احياناً اخرى والمزج بينهما حيناً آخر، مما ساهم في

^١ - عبد القادر دندن، الاستراتيجية الصينية لأمن الطاقة و تأثيرها على الاستقرار في محيطها الإقليمي: آسيا الوسطى-جنوب آسيا-شرق و جنوب شرق آسيا، رسالة ماجستير، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة باتنة الجزائر (غير منشورة)، ٢٠١٤، ص ١٣١.

^٢ - جعفر كرار أحمد، صناعة النفط والبتروكيماويات في الصين وانعكاساتها على العلاقات العربية الصينية، سلسلة أوراق آسيوية، القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، العدد ٢٠٠٤، ص ٥٤، ص ٢

إقامة علاقات استراتيجية طويلة الأجل وعلاقات تعاونية ومنفعة متبادلة في مجال الصناعات النفطية من أجل تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي والذي يصب في مصلحة الأمن القومي الصيني^(١).

وتأسيسا على ماتقدم يمكن القول، إنَّ قضية الطاقة تعد من القضايا المهمة في السياسة الخارجية الصينية التي تتسم بالمرونة و التقييم المستمر، إضافة إلى المخاوف من أن تتحول الطاقة إلى عائق في مسيرة التنمية الاقتصادية، وهو ما جعل الصين حريصة على اتباع سياسة خارجية مرنة في هذا الشأن، فما من شك أن النفط أصبح المحرك الأساسي للسياسة الخارجية الصينية واهتمام القيادة السياسية الصينية في بناء علاقات وطيدة مع معظم الدول الغنية بموارد الطاقة من جهة، والدافع إلى تطوير قوتها الصلبة عبر رفع القدرات العسكرية الهجومية والدفاعية على حد سواء وتعزيز تواجدتها العسكري على طول الطرق التي تعبر منها وارداتها من الطاقة من جهة أخرى^(٢).

للنفط دوراً كبيراً في تحديد توجهات السياسة الخارجية الصينية خاصة في المناطق الغنية به، وبالذات في منطقة الخليج العربي، التي تعد المورد الاول والأهم للنفط في العالم .

المبحث الثاني

المصالح الصينية في منطقة الخليج العربي

تعتبر الصين احدى الدول التي تسعى للوصول الى مرتبة القوة العظمى بكل تملكه من ثقل ديموغرافي و اقتصادي و عسكري متنامي، الذي يمنحها القدرة على ان تكافئ الولايات المتحدة الامريكية في مكانتها على قمة الهرم السياسي الدولي، لا سيما وانها قوة سياسية كبرى وعضو دائم في مجلس الامن الدولي، كما تسعى لأن يكون لها دور مؤثر في حركة التفاعلات السياسية الدولية في القرن الحالي، فالموقف الصيني المتصاعد يستند الى ما تملكه من قدرات عسكرية متنامية بالاضافة الى قوة و قدرات

¹- Freeman Briefing , Issue in Focus: China's "Going Out" Investment Policy , Center for Strategic & International Studies ,Freeman chair in chinaStudius, May 27,2008,p4.

^٢ - خديجة عرفة محمد، أمن الطاقة واثاره الاستراتيجي، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض، ط٢٠١٤، ص١٢٤.

اقتصادية ناهضة تمتاز بانتشار نفوذها الاقتصادي في مختلف دول العالم^(١)، ولعل في مقدمتها دول الخليج العربي التي تزود الصين بجزء كبير من نفطها وغازها الطبيعي المستورد واحتياجاتها من الطاقة، وكذلك انسجام النفط بالامن القومي الصيني، حدث تحول في استراتيجية الصين تجاه الخليج العربي، فلاحظ تنامي مكانة الصين السياسية والاقتصادية في المنطقة، والتي رافقها المزيد من الجهد من خلال القيام بدور قيادي عبر انحيازها لقضايا حساسة في المنطقة بشكل متزايد، كما ان الصين عززت العديد من الروابط الاقتصادية وجعلتها قوية وأدمجت نفسها في البنية التحتية الحيوية لدول الخليج العربي، فضلا عن ذلك فإن الحليف الرئيس للصين هو إيران، التي لا توفر إمكانية الوصول البري إلى إمدادات الطاقة في المنطقة فحسب، بل هي الدولة الوحيدة على ساحل الخليج العربي الغير ملزمة بعلاقة أمنية مع واشنطن، أولت الصين منطقة الخليج العربي أهمية كبيرة كغيرها من القوى الدولية الاخرى بسبب الأهمية الاستراتيجية المتزايدة لهذه المنطقة الغنية بالنفط والموارد بفضل تنامي اقتصادها بشكل ملحوظ خلال العقد الأخير مما جعلها تتنافس اقتصاديات الدول الرأسمالية الغربية، بالإضافة إلى توجهها في الآونة الاخيرة الى تطوير قدراتها العسكرية التقليدية بصفة عامة والبحرية بصفة خاصة وامتلاكها لمقومات القوة السياسية والاقتصادية والثقافية والتي تمكنت من ترجمتها الى نفوذ دولي وإقليمي متزايد، وتقدم السياسة الصينية تجاه منطقة الخليج العربي نموذجا على ذلك، بل أنّ السياسة الصينية تجاه تلك المنطقة تعكس بوضوح محاولات الصين لإيجاد نقطة توازن في سياستها الخارجية بين المصالح والمبادئ، وبالنظر إلى معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة التي حققتها وتسعى لتحقيقها الصين فإن تأمين مصالحها الاقتصادية تبقى مسألة استراتيجية تصب في صلب الأمن القومي الصيني في المقام الأول، لما لها من أهمية في خطط التنمية بالنسبة للسياسات الحكومية الصينية داخليا، وهو ما يفسر سياسة الصين تجاه منطقة الخليج العربي الغنية بموارد النفط والطاقة، وسعيها الى العمل على تحقيق بيئة

^١ - صفاء حسين علي، العلاقات الصينية - الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، مجلة جامعة تكريت للحقوق، جامعة تكريت، العدد ١٢، ٢٠١١، ص ١٥١.

آمنة للمناطق التي توجد فيها منابع وطرق مرور النفط، ويتم ذلك من خلال تبنيها لمواقف حيادية تجاه الأزمات الإقليمية التي قد تمر بها المنطقة ومفادها ضرورة تسوية جميع الأزمات المحتملة بالطرق السلمية واستبعاد الخيار العسكري .

ويمكن القول، إنّ منطقة الخليج العربي تعد واحدة من أهم مناطق العالم من حيث امتلاكها الوفرة باحتياطات النفط والغاز الطبيعيين، فاحتياطي الطاقة في منطقة الخليج العربي بالمجمل بلغ (٧٩٠) مليار برميل من النفط، واحتياطي الغاز الطبيعي بلغ (٧٨,٢) الف مليار م^٣، إذ إن تأثير حجم المتغير الاقتصادي الخليجي في اتجاه سياسة الصين الموجهة للخليج العربي خصوصا في جوانب الطاقة مرتبط نوعاً ما بوجود تغيير في توجهات سوق الطاقة الخليجي، أي اتجاهات تصدير موارد الطاقة التي تنتبها دول الخليج العربي نحو القوى المستهلكة الكبرى، وبلدان منطقة الخليج العربي عامة مبنية على اساس رغبتها بالحصول على مشتريين لمصادر الطاقة التي ينتجونها، لأنها المصدر الرئيس للدخل بالنسبة لهذه الدول، وهو ما يدفعها إلى تنمية وتطوير علاقاتها مع الصين بالتالي فإنّ المتغيرات السابقة، سواء كانت اقتصادية وأمنية وجيوسياسية في منطقة الخليج العربي انما تدفع بالصين إلى ايجاد بيئة ملائمة، لدى الخليجين بصفة عامة لتطوير سياساتها المرتبطة بالطاقة تجاه هذه المنطقة^(١).

وتبعاً لذلك، قامت الصين باقتراح أطر محددة بشأن أمن الطاقة أهمها تأسيس المؤتمر الصيني العربي للطاقة في اذار عام ٢٠١٢، والذي يهدف الى بيان الاستغلال الأمثل لموارد الطاقة المختلفة وإمكانية قيام التعاون في مجالات الطاقة النووية، بالإضافة الى توقيعها مذكرة تفاهم استراتيجي عام ٢٠١٠ ليكون بالنتيجة دخول الصين كقوى كبرى مستهلكة للطاقة في منطقة الخليج العربي وغيرها، عامل ضغط على دول الاتحاد الاوروبي، بسبب اتجاه مصادر الطاقة إلى النضوب

^١ - عمار محمد سلو، تأثير إنتاج منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) من النفط الخام في الاستهلاك النفطي لبلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للمدة ١٩٨٠-٢٠١٠، مجلة دراسات إقليمية، جامعة الموصل، العدد ٣١، ٢٠١٣، ص ١٤٩.

التدريجي، وسعي دول الاتحاد الاوربي للعمل على التوسع في ايجاد بدائل للطاقة سواء انتاجية او على مستوى التجهيز أو كمصادر بديلة اخرى للنفط والغاز الطبيعي، وهي بهذا تعمل على التوسع في الاستثمارات في قطاع الطاقة الخليجي عامةً، الا أنّ الصين دخلت بقوة على خط الاستثمار في هذا المجال في منطقة الخليج العربي، مستغلة التلكؤ الأمريكي - الاوربي في الاستثمار في قطاع الطاقة في كلٍ من العراق وإيران، غير أنّ سقف حضورها في إيران كان كبيراً جداً^(١) . وهكذا بدا واضحاً، ان حاجة الصين للطاقة هي التي تتحكم بموقفها من الاحداث والتطورات التي تعيشها منطقة الخليج العربي، فضلاً عن مشروع طريق الحرير الجديد للصين الذي يربط الصين بأوروبا مروراً بالخليج^(٢) وهو من المشاريع التي دخلت أو ستدخل فيها مع دول الخليج في إطار مشروعها العملاق الذي يثير القلق الغربي والذي يبلغ إجمالي تكلفته تريليون دولار^(٣)، والذي يهدف الى تشييد شبكات من طرق النقل وسكك الحديد وانايبب نقل النفط والغاز وخطوط الطاقة الكهربائية والإنترنت ومختلف البنى التحتية تحت عنوان (حزام واحد - طريق واحد)^(٤) .

ان الرؤية الصينية الحديثة لامن الخليج العربي باتت مرتبطة مع ما تحصل عليه من النفط في المنطقة العربية لاسيما في منطقة الخليج العربي والذي بدوره يزداد بازدياد حاجتها للنفط المستورد، بسبب إزدياد نمو اقتصادياتها يقابله تآكل احتياطياتها من سنة الى اخرى، فقد استوردت نحو (٤٠ %) من الاجمالي استهلاكي النفطي في عام ٢٠٠٣، فيما راحت حاجاتها تزيد بمعدل (٧,٥ %) سنوياً مقابل زيادة انتاج بمعدل (٢

^١ - رندة تقي الدين، الشركات الأوروبية قد توقف استيراد نفط إيران، صحيفة الرأي

الاردنية، ٢٦/١/٢٠٢٠، متاح على الرابط التالي: <http://alrai.com/article/17510/>

^٢ - وفاء كاظم عباس الشمري، الحزام والطريق تحليل في الجيوبولتيكس، مجلة الجامعة العراقية، الجامعة العراقية، العدد ٢٠١٩، ٤٤، ص ٣٠٥.

^٣ - عبد الجبار أبو راس، التوترات بالخليج العربي بذور "أشواك" في طريق الحرير الصيني، وكالة الاناضول الاخبارية، ٢٩/١٢/٢٠١٩، اسطنبول متاح على الرابط التالي :

<https://www.aa.com.tr/ar/>

^٤ - تقرير : الصين تعلن توقيع وثائق ترسم «خريطة طريق» لمستقبل العلاقة مع العرب، صحيفة الشرق الاوسط اللندنية، العدد ١٤٤٧٠، بتاريخ ١١ تموز ٢٠١٨.

(%) حتى بلغ استهلاكها اليومي في العام ٢٠٠٨ نحو (٨,٥) مليون برميل يوميا، يتم استيراد نصفه تقريبا من المنطقة العربية وايران^(١). ان الصين تعد اكبر مستهلك للطاقة في العالم، بالتالي فان هذه التبعية يمكن أن تنمو في السنوات القادمة ، يقابلها ازدياد قدرة الولايات المتحدة الامريكية على الاكتفاء الذاتي فيما يتعلق بإمدادات الطاقة عليه، بات المتغير النفطي يلعب دورا حاسما لدى صناع القرار السياسي الخارجي الصيني والامريكي على حد سواء، وإن الحاجة المستمرة والمتزايدة من قبل الصين الى النفط ستدفعها الى منافسة الولايات المتحدة والقوى الدولية الاخرى (روسيا، المانيا) للسيطرة بشكل أكبر على المقدرات السياسية والاقتصادية لدول منطقة الخليج العربي . ويمكن القول، إنّ ابرز أهداف السياسة الخارجية الصينية يتمثل في ترتيب أوضاع الصين الداخلية أولا، ذلك أن السياسة الداخلية الناجحة، تعد أول شرط من شروط نجاح السياسة الخارجية لاي دولة كانت^(٢)، إذ إنّ هناك علاقة وثيقة بين ما حصل في الصين من تغيرات داخلية وما بين توجهات سياستها الخارجية^(٣).

فالتحديث الداخلي يحتل الاولوية في إهتمامات صناع القرار السياسي في الصين، وهذه الأهمية أرسنها القيادة التي جاءت بعد الزعيم الصيني ماوتسي تونج، والتي كانت تحمل توجهات مستقبلية تختلف عن التوجهات الماوية^(٤) وإن كل ما يجري في الوقت الراهن في الصين من إصلاحات اقتصادية وافتتاح على الدول الآسيوية والاوربية والغربية يستند إلى التجربة الصينية الاقتصادية التي كان وراءها الرئيس الصيني الأسبق دينغ هسياو بنغ^(٥) حيث أعلنت الصين إن إنفتاحها على العالم الخارجي يعد من السياسات التي

١- وليد عبدالحى، متغيرات الاستراتيجية الصينية من الشرق الاوسط ، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠١١، ص ٢ .

٢- حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، سلسلة كتب عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد ١٥٢ مايس ٢٠٠٠، ص ١١٤ .

٣- عبدخالق عبدالله، العالم المعاصر والصراعات الدولية، سلسلة كتب علم المعرفة، العدد ١٤٢، كانون الثاني ١٩٨٩، ص ٥٤ .

٤- توماس كوترو وميشال هوسون، على أبواب القرن الواحد والعشرون : أين أصبح العالم الثالث، ترجمة نخلة فريفر، طرابلس، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ١٩٩٥، ص ٨٤ .

٥- لستر ثرو، الصراع على القمة، ترجمة أحمد فؤاد بليغ، سلسلة كتب عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد ١٤٧، ديسمبر ١٩٩٥، ص ١١٢ .

تتمسك بها الصين من دون تغييرها في المستقبل، فضلاً عن رغبتها في جذب رؤوس الأموال الأجنبية والتكنولوجيا المتقدمة، ودراسة التجارب الناجحة في كل من التخطيط والإدارة الاقتصادية في الدول الأجنبية، وتشجيع مؤسسات الدولة الصينية على المشاركة في المنافسة بالأسواق العالمية وتعزيز وتعميق الإصلاح والتنمية الاقتصادية^(١).

المبحث الثالث

تحولات السياسة الخارجية الصينية

تمثل السياسة الخارجية لاي وحدة من وحدات النظام السياسي الدولي المحور الأساسي والمهم من المحاور التي تستند عليها العلاقات الدولية، الامر الذي كان له بالغ الاهمية في الماضي و الحاضر وستبقى له نفس هذه الأهمية في ظروف المستقبل المنظور، ومهما يكن من أمر ورغم كل مايقال بخصوص دور الدولة الذي أخذ في التراجع والاضمحلال بتأثير التنامي المستمر في قوة تأثير العولمة في شتى المجالات، ودخول العالم مرحلة جديدة من علاقات الاعتماد العالمي المتبادل، وغير ذلك من متغيرات وتطورات دولية جذرية وشاملة، فالدول بالأدوار المتعددة التي تؤديها على الصعيدين الإقليمي والدولي، وبما تنتهجه لنفسها من سياسات خارجية بإختلاف طبيعتها تنطلق من الدوافع التي تحركها أو الأهداف التي تسعى للوصول إليها، وتمثل طرفاً فاعلاً ومؤثراً في داخل النظام السياسي الدولي بحكم ما تحوزه وتتقدم به عليهم من موارد وقدرات وإمكانات لا يستطيعون مجاراتها فيها، ومن هنا فإنه من الضروري الإلمام بكل ما قد يؤثر في التخطيط لهذه السياسات الخارجية بإختلاف أهدافها ودوافعها، وبخاصة ما يتعلق بأوضاع البيئتين الخارجية والداخلية، بما توفره تلك الأوضاع من فرص أو تفرزه من مخاطر أوقيد أو محددات، والتي بدونها يصبح من المتعذر أن نعرف لماذا تتصرف الدول بمثل ما تتصرف به في عالم مليء بالصراعات وإختلاف الأهداف التي

^١ - أحمد عبد الأمير، السياسة الخارجية الصينية وكيفية التعامل مع الأزمات الدولية : الأزمة العراقية للفترة ١٩٩٠-٢٠٠٣ أنموذجاً، مركز الدراسات الدولية، سلسلة دراسات إستراتيجية، جامعة بغداد، العدد ٩٣، ص ١٧.

من الممكن أن تهدد مصالح كثير من الدول في الصميم وتدفعها إلى التعامل معها بسياسات خارجية من نوع أو آخر^(١).

وفي ما يتعلق بالسياسة الخارجية الصينية عمدت الصين في سياستها الخارجية نهجا برغماتياً معتدلاً وأكثر تعاوناً مع دول العالم، وقد زاد تأثير العامل الاقتصادي بعد اتباعها لسياسة الباب المفتوح في سبيل الحصول على تكنولوجيا الدول الغربية وتوظيفها في عملية الإصلاح الاقتصادي^(٢)، وبما ان الصين كدولة ذات نظام شمولي ومغلق، يسيطر عليه نظام الحزب الواحد المتمثل بالحزب الشيوعي، أصبحت بحاجة إلى إعادة النظر في نظامها القائم بسبب التحولات العالمية التي شهدتها النظام السياسي والاقتصادي الدولي، وما يحتاج اليه من متطلبات التنمية والتحديث الاقتصادي، ووصول قيادة جديدة للحكم، بحيث أجبرت الصين التخلي عن النمط التقليدي الفردي والتسلطي في وضع السياسات واتخاذ القرارات، عليه باتت السياسة الخارجية الصينية أكثر إدراكاً وإيجابية خلال السنوات المصيرية الماضية بصورة لم يشهدها تاريخ الصين من قبل، فشعار نموها السلمي أصبح مبدأ للسياسة الخارجية الصينية في القرن الواحد والعشرين^(٣).

ونظراً لأهمية النفط في السياسة الدولية ودوره الفاعل فيها منذ الحرب العالمية الأولى فإنه يعد العامل الأهم في تحديد ورسم السياسات الخارجية للدول وبالأخص الدول المستهلكة التي تنظم استراتيجياتها القومية وسياساتها الخارجية بما يسمح في ضمان أمنها النفطي^(٤)، الأمر الذي أكسب المناطق الغنية بالنفط وهو السلعة الحيوية على الساحة الدولية أهمية استراتيجية كبيرة لدى صناعات القرار السياسي الخارجي للقوى الكبرى المختلفة، ومنحها مكانة المتحكم الأول بعصب الاقتصاد والصناعة ومالكة

^١ - إسماعيل صبري مقلد، السياسة الخارجية: دراسة في الاصول النظرية والتطبيقات العلمية، مصدر سبق ذكره، ص ١٣.

^٢ - محمد إبراهيم فضة، سياسة الصين الخارجية ١٩٨٠-١٩٩٦، رسالة ماجستير مقدمة الى الجامعة الاردنية، الاردن (غير منشورة)، ١٩٩٨، ص ٥١.

^٣ - شريف عبد الحكيم، تحديات السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة القرن الإفريقي بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، الجزائر (غير منشورة)، ٢٠١٨، ص ٢٦.

^٤ - محمد محمود صبري صيدم، دور النفط في السياسة الخارجية الصينية، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الازهر، غزة (غير منشورة)، ٢٠١٤، ص ٤٧.

لمفاتيح التقدم، حيث إنّ النفط بحق يعد المورد الاثمن بين الموارد التي تمتلكها الدول^(١)، ليس هنالك أدنى شك في أنّ معرفة توجهات أية قوة دولية صاعدة لا يتم الا من خلال تتبع مسار سياستها الخارجية ودراسة محدداتها وأدواتها وأهدافها، وبما أنّ الصين تعد من القوى الصاعدة الكبرى التي لها تأثير ومجال تحرك كبيرين لاسيما بعد الحرب الباردة أدى هذا الوضع الى اهتمام واسع بالشؤون الصينية من قبل أغلب الباحثين الاكاديميين في دول العالم المختلفة، والتي تماشت مع التجربة الصينية بشكل ما، سواء بموقف سياسي أو تبادل اقتصادي أو تحرك بشري أو صفقة تسليحية، فلم يعد بالامكان تجاهل التوجهات الصينية بالنسبة لأي دولة ذات مصالح تتجاوز حدودها السياسية، كما أنّ دراسة أهدافها وتوجهاتها أخذت حيزا كبيرا من اهتمامات الباحثين والدارسين لموضوعات السياسة الدولية، عليه باتت الصين وبفضل التنامي المستمر لمكانتها على الساحة الدولية إقتصاديا وعسكريا وسياسيا وتكنولوجيا من السمات المميزة لفترة مابعد نهاية القطبية الثنائية، فهي الاعلى من حيث نموها الاقتصادي في العالم، ووزنها الاستراتيجي على المستويين الاقليمي والدولي ومؤسساتها العسكرية المتجهة نحو التغيير، وكثافتها السكانية العالية، وارثها الحضاري والثقافي الكبير، كل هذا جعل منها محل اهتمام الاكاديميات المتخصصة بالسياسة في العالم في محاولة لمعرفة اسباب هذا الصعود المتميز.

فكما هو معروف ترتبط السياسة الخارجية الصينية بالمبادئ والافكار النابعة من الفلسفة الصينية والتي تقوم على مبدأ الحكمة في معالجة المشاكل و التمسك بمبدأ السياسة الخارجية المستقلة والالتزام بالمبادئ الخمسة للتعايش السلمي، التي تمثل الإطار الذي يضع الحدود المنظمة لحركة التفاعلات السياسية الصينية مع العالم الخارجي، وهي الإحترام المتبادل للسيادة والسلامة الاقليمية وعدم الإعتداء المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى والمساواة والمنفعة المتبادلة والتعايش السلمي، وقد أدت القيادات الصينية المتعاقبة الدور الالهم في رسم وتوجيه السياسة

^١ - سليم كاطع على، أثر النفط في التوجه الصيني الامريكي تجله منطقة الخليج العربي بعد عام ٢٠٠٣، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، العددان ٧٧-٧٨، ٢٠١٩، ص ٣٣٢.

الخارجية الصينية، خاصة وأن النظام السياسي الصيني من الانظمة الشمولية المغلقة والتي تؤدي فيها الزعامات السياسية الدور الامثل في التخطيط السياسي الخارجي، اي ان كاريزما القيادة الصينية، وعملية انتقال السلطة السلمية من جيل لآخر له تأثير في عملية صنع القرار ووضع السياسات في ظل ظاهرة التحولات الواسعة وتنوع الاهداف في توجهات السياسة الخارجية الصينية^(١)،

من خلال ماتقدم، فقد عمدت الصين الى إنتهاج سياسة خارجية سلمية مستقلة وثابتة، وإن الهدف الاساسي لهذه السياسة هو حماية استقلال الصين و سيادتها وسلامة أراضيها على اساس المبادئ الخمسة المتمثلة في الاحترام المتبادل للسيادة وسلامة الاراضي وعدم الاعتداء على الغير وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير والمساواة والتعايش السلمي^(٢).

ولقد بات معروفا بأن الصين أصبحت بحاجة ملحة لاستكمال تحولها من قوة أقليمية آسيوية إلى قوة عالمية ذات تأثير ومكانة دولية، ولكي تحقق ذلك الامر لا بد أن تؤدي الدبلوماسية الصينية دورها بأخذ زمام المبادرة لتشكيل نمط سياسي ودبلوماسي جديد يضمن لها الانتقال من الاستجابة السلبية للدبلوماسية وسياسة الانتظار في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي، إلى استجابة أكثر إيجابية^(٣)، خاصة وإن أهداف السياسة الخارجية الصينية تتغير تبعاً للقضايا المختلفة التي تواجهها، فهي تعمل من أجل الوصول الى مصاف الدول الكبرى وكسب النفوذ الأكبر في أنحاء العالم وإيجاد وتعزيز بيئة دولية لا تتصادم فيها مع الدول التي تختلف مع عقيدتها وأهدافها ومصالحها^(٤)، فضلا عن سعيها لاقامة علاقات تعاونية مع جميع الدول في اطار

^١ - عدنان خلف حميد، السياسة الخارجية الصينية في فترة رئاسة كل من "ماو تسي تونج، ودينج تشاو بنج": دراسة مقارنة، مجلة تكريت للعلوم السياسية، السنة الثانية، العدد ٢٠١٥، ٤، ص ٦٥.

^٢ - محمد عبد الفتاح الحمراوي، السياسة الخارجية الصينية ،المجلة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، الجزائر، العدد ٥٤٣، ٢٢، شباط ٢٠١٥، ص ٧- ١٣.

^٣ - عدنان خلف حميد البدراني، أثر الاستمرارية والتغيير في السياسة الخارجية الصينية تجاه عملية السلام في الشرق الاوسط، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، جامعة المستنصرية، بغداد، العدد ٢٠١٥، ٤٩، ص ١.

^٤ - شنتارو أيشهارا، اليابان لم تقل لا : صراع المستقبل بين الكبار، ترجمة هالة العواري، القاهرة، يافا للدراسات والأبحاث، ١٩٩١، ص ٥٤.

محيطها الاقليمي اولاً و المحيط الدولي ثانياً بغية بسط نفوذها الاقليمي^(١) و تقليص نفوذ الولايات المتحدة الامريكية وهو ما اتضح من خلال العلاقات الصينية مع القوى الإقليمية الرئيسة في الإقليم والتي انعكست على مبدأ التوازن الاقليمي لممارسة دور إقليمي أكبر من قبل الصين^(٢)، وتحديداً فإن المنطقة العربية عموماً ومنطقة الخليج العربي خصوصاً منطقة حيوية للمصالح الدولية، وهو ما جعلها بالتالي فضاءً ملائماً لإختبار التفاعل الثنائي بين الصعود الصيني وأحادية الولايات المتحدة الامريكية، فالاخيرة ترى، ان النفوذ الصيني المتزايد والذي ممكن ان يكون في أي مجال من مجالات نفوذها التقليدية هو تحدياً اقتصادياً، ومصدراً للتهديد المحتمل للمصالح السياسية الأميركية مستقبلاً، أما بالنسبة إلى الصين، فإنها تترك تماماً أن الوجود الأميركي في منطقة الخليج العربي موجه ضد مصالحها، كما انها قادرة على تمييز المساعي الأميركية والغربية المستمرة لاحتوائها، ولهذا فهي تفضل دوراً أميركياً محدوداً في المنطقة لتأمين مصالحها الاقتصادية المتمثلة بضمان تدفق النفط أولاً واخيراً .

بناء على ماتقدم، يمكن القول بأن الصين لم تكن سابقاً تتسابق على تصدر المشهد السياسي في العلاقات الدولية لكنها تعد اليوم مع ما تملكه من قوة على المستويات والاصعدة كافة، لاعباً رئيساً في الساحة الدولية يمتلك ثاني أكبر اقتصاد في العالم وجيش كبير مجهز باحدث الأسلحة الإستراتيجية والنووية وقوة تكنولوجية وقوة ذكية وقوة ناعمة، تجعلها أقل خوفاً في التقدم نحو منافسة الولايات المتحدة الامريكية على الزعامة الدولية، وبالتالي تحولها إلى القوة الأكثر تأثيراً في النظام الدولي، والتي تشكل التحدي الأكثر واقعية لإسقاط الهيمنة الأميركية على العالم^(٣) .

١ - أحمد السيد النجار، الصين والقفزة الاقتصادية العملاقة، دراسات إستراتيجية، القاهرة، السنة ١٧، العدد ١٧٩، أيلول، ٢٠٠٧، ص ٤٠ .

٢ - إبراهيم نافع وآخرون، الهند والصين حول النفوذ الإقليمي، دراسات وحدة البحوث العسكرية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠٠١، ص ٢٩١ .

٣ - علي إبراهيم مطر، الصين في النظام الدولي: التحدي الأكثر واقعية، صحيفة الاخبار اللبنانية الالكترونية، ١٩ / ١١ / ٢٠١٩، متاح على الرابط التالي : [https://al-](https://al-akhbar.com/Opinion/279621)

المبحث الرابع

مستقبل العلاقات الصينية - الخليجية

إن للطاقة تأثير بارز على السياسة الخارجية الصينية فتشير التوقعات الى وجود تأثير متزايد يدفع الصين إلى تعزيز سياستها تجاه الدول الخليجية، حيث إنَّ حجم الطاقة المستهلكة انما تعتمد على حجم النشاط الاقتصادي القائم، والذي يعتمد بدوره على عوامل متعددة، منها أن هناك نشاط صناعي، وطلب مرتفع لإنتاج السلع والخدمات، وهو ما ينعكس بالإيجاب على عملية التصنيع، بالإضافة الى وجود رغبة متزايدة لدى الصين للحصول على كميات اكبر من نفط منطقة الخليج العربي، وواحدة من اسباب هذا التوجه إلى جانب حجم النمو المرتفع في الاقتصاد الصيني، هو تراجع اعتماد الولايات المتحدة الامريكية على نفط منطقة الخليج العربي ومن ثم أصبحت امكانية الحصول على النفط الخليجي بلامنافسة مهمة جداً وهناك اتجاهات في الصين تتحدث عن ضرورة طرح مناقشات عن امكانية المشاركة الصينية في هذا الجزء المضطرب من العالم الذي طالما تجنبته سابقا، فالمنطقة كما هو معروف تعتمد حصراً على الولايات المتحدة الامريكية في توفير المظلة الامنية لها و اسهامها واضح بالنسبة لأمن الطاقة والأمن الإقليمي . بالتالي فاذا ما انسحبت الولايات المتحدة الامريكية من المنطقة فإن المراكز البحثية الصينية تقر بأن الجيش الصيني ليس مستعداً بعد للعب دور أمني في منطقة الخليج العربي، كما أن الصين تدرك انها في هذه المرحلة لا تستطيع أن تصطدم بالوجود الأمريكي، إلا أنها تمهد الطريق لقيام تواجد عسكري إقليمي أكثر قوة، وإنشاء شبكة تضم سلسلة من القواعد البحرية التي تمتد من قارة آسيا إلى منطقة الخليج العربي فضلا عن ما تبرزه الصين من قوتها الناعمة في الشرق الأوسط عموما والخليج العربي خاصة، حيث تبذل جهوداً كبيرة لزيادة التجارة والاستثمارات في المنطقة، لا سيما في القطاع النفطي كما تفاوضت الصين مع دول مجلس التعاون الخليجي على اتفاقية تجارة حرة، وتقوم الشركات الصينية ببناء مصافي مشتركة في السعودية، هذا النشاط مدفوع بأولوية الصين في تأمين استمرار الوصول إلى قطاع الطاقة في الشرق الأوسط، وفي الوقت ذاته، ترغب في تجنب نشوب نزاع مع الولايات المتحدة الامريكية ، ومن غير

المرجح أن تسهم الصين قريباً في تعزيز الاستقرار في المنطقة^(١)، وبهذا تكون الصين أمام احتمالات مستقبلية متعددة أهمها :-

المشهد الاول :- الاستمرارية : حيث إنَّ هناك دوافع وحوافز تدفع الصين إلى التحول في سياستها الخارجية باتجاه سياسة مستقلة لها تمتك خطوطها الممتدة من مصالح الصين المبنية على اعتبارات تتعلق بالصين بوصفها قوة كبرى تطمح للقيام بدور عالمي ولها رؤيتها الخاصة للأحداث والقضايا الدولية وسلوكها الخاص في التقاطع مع هذه القضايا^(٢)، وعند البحث عن الاستمرارية في هذه السياسة، يتوجب الأخذ بمتغيرات عدة مؤثرة في السياسة الخارجية الصينية تجاه أهدافها بوصفها إحدى القوى الكبرى^(٣)، وإزاء ما تقدم نستطيع القول بأن السياسة الخارجية الصينية تكون عملية ومفهومة أكثر مع احتمال الاستمرارية لا سيما في ضوء المعطيات والمتغيرات بالجانب السياسي والاقتصادي والعسكري و التكنومعلوماتي، التي ذكرت فيكون أقرب إلى الواقع والتطبيق .

المشهد الثاني :- التغيير : إن الدراسات الاكاديمية والبحثية لا تقف عند تقديم منظور واحد، يمكن أن يظهر في سياسة الدولة، بقدر ما انها تقترض أن هنالك فرص تدعم ذلك الاحتمال الا أنَّ هناك قيود ومعوقات تقف في وجه ظهوره، وتعطي احتمالات لبروز نقيضه أو تعديل الاحتمال ليظهر بصيغة أخرى، ولذلك يمكن القول ان هنالك مشهد آخر وهو التغيير، حيث إنَّ مستقبل السياسة الخارجية الصينية التي يغلب عليها الاتجاه البراغماتي الصيني، الذي يتطلع إلى تقديم الاولويات الاقتصادية، ربما سيشهد تراجعاً على المدى المتوسط، لاعتبارات متعددة منها أن الصين بلغت مرحلة متقدمة من النمو الاقتصادي، وانها باتت تحتاج إلى ردف الادوات الاقتصادية بادوات سياسية

^١ - مازن قاسم مهلهل الشمسي، متغير الطاقة والسياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الخليج العربي بعد عام ٢٠٠١، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٠ - ٢٢١ .

^٢ مينا حاتم محمد، مستقبل الدور العالمي للصين، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم السياسية، جامعة النهريين (غير منشورة) ، ٢٠٠٨، ص ١١٤ .

^٣ - ناصيف يوسف حتي، القوى الخمس الكبرى، الوطن العربي : دراسة مستقبلية ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧، ص ١٧٠ .

أو امنية فضلا عن أنّ هنالك ادراك بأن الادوار الاقتصادية لا يمكن أن تحقق لوحدها مكانة مهمة للدولة خصوصا وان هناك نزاعات كثيرة تحيط بالصين في اقليمها المجاورة وأن المناطق التي تضم احتياطات طاقة كبيرة فإنها تقع تحت نفوذ القوى الغربية، فضلا عن أن هناك تعزيز لقدرات التيار القومي في الصين، والذي يتوقع أن يصل إلى سدة الحكم في المستقبل المتوسط، ووصوله إلى الحكم قد يجعل الصين تغير في أولوياتها وتوجهاتها الخارجية والابتعاد قليلا عن استخدام المقاربة الاقتصادية فقط^(١).

المشهد الثالث :- مشهد الاستمرار والتغيير: ويظهر مما تقدم في المشاركة الإقليمية والدولية، وأن احتمالات عقد الصين لتحالفات وترتيبات أمنية وسياسية وإقتصادية لخلق التوازنات الإقليمية والدولية بين الصين والقوى الكبرى مناسبة لخلق شراكات بما يحقق طموحات تلك القوى الكبرى في النهوض وتولي مكانة إقليمية تتناسب مع ما تملكه من أوزان سياسية واقتصادية وعسكرية وحتى تاريخية وثقافية وتكنولوجية، ومشاركة الصين بهذا الدور، فالوحدة التاريخية الثقافية بين الصين والهند واليابان أمر مهم لقيام الشراكة لوجود مجموعة من المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية التي تدعم قيام هذه الشراكة، وأيضاً يدفع إلى قيام تكتل كبير وتحالف وتفاهات لوجود مصالح مشتركة تدعو إلى تحقيق المزيد من التعاون والتنسيق باتجاه تحقيق الشراكة تلك من جهة، وأما على الصعيد الدولي من جهة أخرى فالشراكة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، مؤثرة لدعم الصين في كافة المجالات، لأهمية الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة للصين والعكس صحيح، وأهمية الصين بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية باتت الأخيرة تولي اهتماماً كبيراً ومتزايداً بالصين نظراً لتأثيرها في المصالح الاقتصادية الأمريكية الإقليمية وأيضاً مهمة لعقد شراكات لتقوية النفوذ والمد الأمريكي بآسيا بأكملها والنفوذ الإقليمي وحتى الدولي، الا أنه ستقرض

¹ -Kerry Dumbaugh , Michael F. Martin, Understanding China's Political System, CRS Report, no. R41007, Federation of American Scientists, Washington, December, 2009, p: 11-12.

على الصين تغيير سياساتها الخارجية تجاه منطقة الخليج العربي من موقف عدم الانخراط بالشأن السياسي والاعتماد على الولايات المتحدة الأمريكية لتوفير مظلة أمنية لأمن امدادات الطاقة والاستقرار الاقليمي وإلى البحث عن فرص أخرى لا تثير احتكاك وصدام محتمل مع الولايات المتحدة الأمريكية نظرا لفارق القوة العسكرية بين الدولتين، ولا يمكن استبعاد التدخل الصيني مستقبلا في المنطقة بهدف تأمين امدادات الطاقة النفطية وفتح اسواق المنطقة امام المنتجات الصينية^(١).

وعلى العموم، تشير الدراسات الى أن حجم الاستيراد الصيني من الطاقة من منطقة الخليج العربي يتوقع أن يزداد اجمالي ما تستورده الصين من المنطقة من نحو (٣) مليون برميل / يوم من النفط عام ٢٠١٧ إلى نحو (٨,٥) مليون برميل / يوم من النفط، وستكون دول مجلس التعاون الخليجي مصدرا لنحو (٤,١) مليون برميل / يوم من النفط، حيث إنَّ العراق مصدر لنحو (٢,١) مليون برميل / يوم من النفط، وايران لنحو (٢,٣) مليون برميل / يوم من النفط، وفقا لتقديرات عام ٢٠٣٠، وربما اقل من تلك التوقعات، إن الصين ستتشغل خلال المرحلة القادمة وصولا إلى عام ٢٠٣٠ في مجالها الاقليمي، لأنه الأكثر اهمية لأمنها القومي، ولأنها تشهد تجاذبات كثيرة، ويمكن للولايات المتحدة الأمريكية وللوقى الاقليمية أن تسبب بظهور متغيرات تؤثر سلبا على الصين لاسيما مع اليابان ومع الهند، ومن ثم فإن اتجاه الصين إلى نقل الاهتمام نحو ايجاد مناطق نفوذ ابعد قليلا من منطقتي شرق وجنوب شرق آسيا فإن الاساس النظري له ما زال ضعيفا، فالأولى هو الاهتمام بالمناطق الاقليمية، على حساب أي توجه صيني تجاه منطقة الخليج العربي^(٢).

الخاتمة

إنَّ تسارع حركة التغييرات السياسية الدولية يؤدي الى تسارع اقتران العالم بهيكلية جديدة وانطلاقا من رؤيا متفق عليها مفادها أن المستقبل يعد في العموم محصلة بين الماضي

^١ - رفل هاشم محمد، دور الصين في التوازنات الإقليمية مرحلة ما بعد الحرب الباردة "أنموذج جنوب وجنوب شرق وشرق آسيا"، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٢ .
^٢ - جمال القاضي، الأداء الصيني تجاه المتغيرات الإقليمية في الشرق الأوسط : الفاعلية والتأثير، برلين، المركز الديمقراطي العربي، ٢٠١٧، ص ٤٢٠.

والحاضر، فضلا عن البناء على الاتجاهات التي بدأت وتطورت من اجل استشفاف القوى التي يحتمل أن تؤدي دورا اكثر تأثيرا في تفاعلات السياسة الدولية مستقبلا، مع الثورة التكنولوجية خلال الربع الاخير من القرن الماضي نجد انفسنا اليوم امام عالم متسارع التغيير وهذا التغيير لم ينجم عن انتصار عسكري او فوز في ساحات القتال بل نتيجة عامل سلمي يتمثل في النمو الاقتصادي السريع، ومن البديهي ان أي تغيير في بناء مراكز القوى الدولية لا بد ان ينجم عنه تغير مماثل في مراكز القوى العسكرية حتى وان جاء ذلك على عدة مراحل فبعد ستون عاماً من الهيمنة يضطر اليوم مركز القوى الممتد عبر الاطلسي (اوربا الغربية والولايات المتحدة الامريكية) ان يفسح المجال لنظام عالمي جديد والى ان تتضح معالم هذا النظام الجديد فان خطوط التصدع التي اصابت النظام القديم عبر العالم ستستمر منذرة بمخاطر جيو سياسية متصاعدة .

ان دعوة الصين لعالم متعدد الاقطاب يؤكد رغبة الصين للتحول الى قوة عظمى او على الاقل بناء تحالف استراتيجي مع قوى كبرى تنهي بذلك عهد الاحتكار الامريكي للهيمنة والنفوذ على النظام الدولي القائم بل ان دعوة الصين لتغيير النظام المالي العالمي ومؤسساته السابقة انما يدل على الاستراتيجية التي تدعمها مجموعة من السياسات التي تهدف بمجملها الى نقل الصين لمكانة القوى العظمى الموازنة للطرف الامريكي .

وتعد منطقة الخليج العربي واحدة من اهم المواقع الجغرافية في العالم نظرا لموقعها الاستراتيجي بين الشرق والغرب فضلا عن كونها تشكل نقطة التقاء لطرق المواصلات بين آسيا وافريقيا بالاضافة الى امتلاكها لمجموعة من الجزر كانت ولا تزال تمثل بؤرا للتنافس والصراع الاقليمي والدولي على حد سواء، فان اهمية منطقة الخليج تعاضمت وسوف تشهد المزيد من الاهتمام الدولي بها مع زيادة اهمية النفط باعتباره مصدرا مهما من مصادر الطاقة في القرن الحادي والعشرين .

ويشير تحليل الأداء السلوكي الخاص بالسياسة الخارجية الصينية الشرق أوسطية إلى أنّ الإدراك السياسي الصيني لم يعد يكتفي باستراتيجية الانكفاء ضمن الحدود الصينية

الوطنية المصحوب بالتعامل المحدود مع دول الجوار الإقليمي وإنما أصبح أكثر اهتماماً إزاء التأسيس لجدول أعمال السياسة الخارجية الصينية الجديدة العابرة للحدود، إذ بدأت تتشكل شبكة المصالح الشرق أوسطية الصينية، تتجه الصين بموجبها الى توسيع اهتماماتها بمنطقة الخليج العربي، لاسيما بعد رفع معدلات إستهلاكها للطاقة وهو مادفعها الى البدء باستيراد النفط منذ منتصف التسعينيات من القرن الماضي لتغطية النقص الحاصل في الانتاج المحلي مقارنة بحجم الطلب الداخلي، وبهذا كانت منطقة الخليج العربي واحدة من أهم المناطق التي ركزت عليها الصين لتلبية العجز في موارد الطاقة التي تحتاجها لتأمين استمرار عملية تقدمها الاقتصادي، الامر الذي أدى الى تصاعد دور وأهمية المتغير النفطي في السياسة الخارجية الصينية ليكون بالنتيجة الموجه الاساسي لها ازاء منطقة الخليج العربي وبشكل غير مسبوق.

وعليه ومن خلال استعراضنا لجميع المتغيرات و المعطيات المختلفة التي يحتمل ان تؤثر في هيكلية النظام السياسي الدولي المستقبلية وما يتمخض عنها من نتائج، توصلت الدراسة الى جملة استنتاجات اساسية تمثلت بالاتي :-

- ١- إنَّ الصين تعد المستورد الافضل والمستمر للنفط من المنطقة، تقابله حاجة دول مجلس التعاون الخليجي الى رفع معدل التصدير لهذا المورد من أجل بناء اقتصاداتها الوطنية بشكل أفضل، ولهذا فانها دائمة البحث عن مستهلكين جدد تقع الصين في مقدمتهم .
- ٢- هنالك تأثير كبير للمتغير النفطي في سياسات الدول الخارجية عموماً، وسياسة الصين الخارجية بصفه خاصة وبالاخص تجاه المناطق الغنية بالنفط في الشرق الاوسط ومنطقة الخليج العربي .
- ٣- لقد حققت الصين تطوراً لمراد الطاقة المختلفة، لكن مع هذا سيستمر معدل استيرادها المرتفع للطاقة التقليدية من نفط ومصادر الطاقة الاخرى .
- ٤- إن هناك علاقة طردية فيما بين السياسات الخارجية للصين ومسألة الأمن في الخليج العربي، فكلما زاد حجم وكثافة المصالح، كلما زادت معها فرصة تحقيق الأمن في الخليج العربي، والعكس صحيح أيضاً .

- ٥- وعلى المستوى الدولي، فيتبين لنا بأن الهيمنة الأمريكية وتصدر نظام القطب الواحد الذي تعمل الولايات المتحدة الامريكية لاستمراره، يعد من التحديات الخطيرة التي تواجه دول المنطقة.
- ٦- أولت الصين منطقة الخليج العربي أهمية بالغة بالنظر إلى أهميتها الاستراتيجية، فبدأت بعقد الاتفاقيات التعاونية وتبادل الاستثمارات واتفاقيات تدريب الكوادر وتقوية البنى التحتية الخليجية ونقل التكنولوجيا والتعاون على المستوى الثقافي، و تبادل الزيارات الرسمية على مستوى رفيع بين البلدين.
- ٧- لقد تعاملت الصين مع دول منطقة الخليج العربي على انها تابعة للسيطرة الغربية، تاركةً مسؤولية تأمين امدادات النفط للولايات المتحدة الامريكية، الا انها أخذت تغير من موقفها تجاه منطقة الخليج العربي بفعل تزايد الروابط الاقتصادية بين الطرفين، وزيادة حاجتها الى مصادر النفط والتجارة باعتبارها من اهم الاسواق للمنتجات الصينية واتجهت الى رفع معدل الانفتاح على المنطقة منذ العقد الاخير من القرن العشرين، وتتجه علاقاتها الى الجانب الاقتصادي مع دول المنطقة كافة، ومع بعض الجوانب السياسية في العلاقة مع ايران.
- ٨- اعلان الصين رسميا عن إنتهاء الاحادية القطبية من خلال مؤتمر ميونخ للامن بدورته السادسة والخمسون وبدأ نظام عالمي جديد يقوم على احترام التعددية القطبية واحترام الدول الاخرى والثقافات الاخرى التي ترفض هيمنة دولة واحدة على مقدرات وثروات العالم بحجة حماية الامن والسلم الدوليين والدعوة الى تشكيل نظام عالمي يخضع لقوانين الامم المتحدة .
- ٩- أن وجود القضايا الأمنية غير التقليدية ك(الإرهاب) والقرصنة والجريمة العالمية المنظمة، شكلاً مؤثراً ومهماً على استقرار النظام العالمي، وليس من السهل معالجتها بالجهود الأمنية الفردية، لذا دعت الصين وضمن اطر الاتجاهات المستقبلية لبناء أمن عالمي مستقر من خلال سعي بلدان العالم إلى معالجة

هذه الإشكاليات الأمنية غير التقليدية من خلال الحوار الأمني المتعدد الأطراف.

صفوة القول، ان الدراسة قد توصلت الى مضمون الفرضية التي مفادها تبني الصين لسياسة خارجية فاعلة ومؤثرة تجاه دول منطقة الخليج العربي وبشكل ينسجم مع حجم وكثافة المصالح الصينية المتنامية الامر الذي سيؤدي الى ممارسة الصين لدور سياسي اكبر يتناسب مع حجم قوتها المتنامية وسعيها لتبني سياسات مختلفة عن تلك التي كانت سائدة في حقبة الحرب الباردة، كما وان منطقة الخليج العربي ستشهد اهتماما متزايدا لاسيما وان الصين اضحت ثاني دولة بالعالم من حيث كمية استهلاكها لمصادر الطاقة وان امتلاك منطقة الخليج العربي لثلاثي احتياطات النفط والغاز المؤكدة سيدفع بالصين لتبني استراتيجيات مختلفة تتناسب مع اهمية دول المنطقة لاسيما وان الصين بدأت تربط امنها القومي ومصالحها الحيوية بامن الخليج العربي، أن السياسة الخارجية الصينية تتجه الى التلائم مع احتلال الصين مكانة مهمة في النظام السياسي الدولي من خلال الانفتاح على دول العالم وتعزيز النمو الاقتصادي الذي يتوقف على تطور استهلاك الطاقة، وهو ما يفرض عليها بالنتيجة تكيف سياساتها الخارجية بما يخدم هذا الهدف و التفاعل مع المناطق والاقاليم كافة التي تحتوي على موارد الطاقة بوصف الاخيرة المتغير الاهم لاستمرار النمو وتعزيز المكانة في النظام الدولي.

المصادر

الكتب العربية والمعربة

١. أحمد كامل الخفاجي، القوة الناعمة ودورها في توجيه السياسة الخارجية الايرانية، جامعة المصطفى العالمية، إيران ٢٠١٧.
٢. خديجة عرفة محمد، أمن الطاقة وأثاره الاستراتيجية، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض، ١٤، ٢٠١٤.
٣. ناصيف يوسف حتي، القوى الخمس الكبرى، الوطن العربي : دراسة مستقبلية ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧.
٤. إبراهيم نافع وآخرون، الهند والصين حول النفوذ الإقليمي، دراسات وحدة البحوث العسكرية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠٠١.
٥. أحمد السيد النجار، الصين والقفزة الاقتصادية العملاقة، كراسات إستراتيجية، القاهرة، السنة ١٧، العدد ١٧٩، أيلول، ٢٠٠٧.

٦. شنتارو أيشهارا، اليابان لم تقل لا : صراع المستقبل بين الكبار، ترجمة هالة العواري، القاهرة، يافا للدراسات والأبحاث، ١٩٩١.
٧. إسماعيل صبري مقلد، السياسة الخارجية: دراسة في الاصول النظرية والتطبيقات العلمية، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، ط١، ٢٠١٣.
٨. توماس كوترو وميشال هوسون، على أبواب القرن الواحد والعشرون : أين أصبح العالم الثالث، ترجمة نخلة فريفر، طرابلس، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ١٩٩٥.
٩. وليد عبدالحى ، متغيرات الاستراتيجية الصينية من الشرق الاوسط ، مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة، ٢٠١١.

الدوريات والمجلات

١. عدنان خلف حميد البدراني ، اثر الاستمرارية والتغيير في السياسة الخارجية الصينية تجاه السلام في الشرق الاوسط ،مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد ٤٩، ٢٠١٥.
٢. صباح نعاس شنافة ،القوة الصينية تحدي الصيرورة التاريخية والموقع في مدار القوى العالمية مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد، العدد ٤٦، ٢٠١٣.
٣. جعفر كرار أحمد، صناعة النفط والبتروكيماويات في الصين وانعكاساتها على العلاقات العربية الصينية، سلسلة أوراق آسيوية، القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، العدد ٥٤، ٢٠٠٤.
٤. صفاء حسين علي، العلاقات الصينية – الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، مجلة جامعة تكريت للحقوق، جامعة تكريت، العدد ١٢، ٢٠١١.
٥. عدنان خلف حميد البدراني، أثر الاستمرارية والتغيير في السياسة الخارجية الصينية تجاه عملية السلام في الشرق الاوسط، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، جامعة المستنصرية، بغداد، العدد ٤٩، ٢٠١٥.
٦. محمد عبد الفتاح الحمراوي، السياسة الخارجية الصينية ،المجلة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، الجزائر، العدد ٥٤٣، ٢٢ شباط ٢٠١٥.
٧. عدنان خلف حميد، السياسة الخارجية الصينية في فترة رئاسة كل من "ماو تسي تونج، ودينج تشاو بنج": دراسة مقارنة، مجلة تكريت للعلوم السياسية، السنة الثانية، العدد ٤، ٢٠١٥.
٨. سليم كاطع على، أثر النفط في التوجه الصيني الامريكي تجله منطقة الخليج العربي بعد عام ٢٠٠٣، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، العددان ٧٧- ٧٨، ٢٠١٩.
٩. أحمد عبد الأمير، السياسة الخارجية الصينية وكيفية التعامل مع الأزمات الدولية : الأزمة العراقية للمدة ١٩٩٠-٢٠٠٣ أنموذجاً، مركز الدراسات الدولية، سلسلة دراسات إستراتيجية، جامعة بغداد، العدد ٩٣.
١٠. لستر ثرو، الصراع على القمة، ترجمة أحمد فؤاد بليغ، سلسلة كتب عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، الكويت، العدد ١٤٧، ديسمبر ١٩٩٥.
١١. عبدالخالق عبدالله، العالم المعاصر والصراعات الدولية، سلسلة كتب علم المعرفة، العدد ١٤٢، كانون الثاني ١٩٨٩.
١٢. حازم البيلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، سلسلة كتب عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، الكويت، العدد ١٥٢، مايس ٢٠٠٠.
١٣. وفاء كاظم عباس الشمري، الحزام والطريق تحليل في الجيوبولتيكس، مجلة الجامعة العراقية، الجامعة العراقية، العدد ٤٤، ٢٠١٩.

١٤. عمار محمد سلو، تأثير إنتاج منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) من النفط الخام في الاستهلاك النفطي لبلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للمدة ١٩٨٠-٢٠١٠، مجلة دراسات إقليمية، جامعة الموصل، العدد ٣١، ٢٠١٣.
١٥. جمال القاضي، الأداء الصيني تجاه المتغيرات الإقليمية في الشرق الأوسط: الفاعلية والتأثير، برلين، المركز الديمقراطي العربي، ٢٠١٧.
- الرسائل والاطاريح الجامعية**
١٦. ١. علي حسين محمود، مستقبل الصين في النظام العالمي: دراسة في الصعود السلمي والقوة الناعمة، أطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بيروت (غير منشورة)، ٢٠١٦.
١٧. عبد القادر دندن، الاستراتيجية الصينية لأمن الطاقة وتأثيرها على الاستقرار في محيطها الإقليمي: آسيا الوسطى-جنوب آسيا-شرق و جنوب شرق آسيا، رسالة ماجستير، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة باتنة الجزائر (غير منشورة)، ٢٠١٤.
١٨. رفل هاشم محمد، دور الصين في التوازنات الإقليمية مرحلة مابعد الحرب الباردة: أنموذج جنوب و جنوب شرق و شرق آسيا ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٢.
١٩. مينا حاتم محمد، مستقبل الدور العالمي للصين، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم السياسية، جامعة النهريين (غير منشورة)، ٢٠٠٨.
٢٠. مازن قاسم مهلهل الشمسي، متغير الطاقة وسياسة الصين الخارجية نحو منطقة الخليج العربي بعد عام ٢٠٠١، أطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٩.
٢١. شريف عبد الحكيم، تحديات السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة القرن الإفريقي بعد الحرب الباردة ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، الجزائر (غير منشورة)، ٢٠١٨.
٢٢. محمد إبراهيم فضة، سياسة الصين الخارجية ١٩٨٠-١٩٩٦، رسالة ماجستير مقدمة الى الجامعة الاردنية، الاردن (غير منشورة)، ١٩٩٨.
- ٢٣.
- الصحف والتقارير**
- تقرير : الصين تعلن توقيع وثائق ترسم «خريطة طريق» لمستقبل العلاقة مع العرب، صحيفة الشرق الاوسط اللندنية، العدد ١٤٤٧٠، بتاريخ ١١ تموز ٢٠١٨.
- مواقع الانترنت**
- رندة تقي الدين، الشركات الأوروبية قد توقف استيراد نفط إيران، صحيفة الرأي الاردنية، ٢٦/١/٢٠٢٠، متاح على الرابط التالي: <http://alrai.com/article/17510/>
- عبد الجبار أبوراس، التوترات بالخليج العربي بذور "أشواك" في طريق الحرير الصيني، وكالة الاناضول الاخبارية، ٢٩/١٢/٢٠١٩، اسطنبول متاح على الرابط التالي: <https://www.aa.com.tr/ar/>
- علي إبراهيم مطر، الصين في النظام الدولي: التحدي الأكثر واقعية، صحيفة الاخبار اللبنانية الالكترونية ١٩ / ١١ / ٢٠١٩، متاح على الرابط التالي: <https://al-akhbar.com/Opinion/279621>
- المصادر الاجنبية**
- First : books**

1. Freeman Briefing , Issue in Focus: China's "Going Out" Investment Policy , Center for Strategic & International Studies ,Freeman chair in chinaStudies, May 27,2008.
2. Kerry Dumbaugh , Michael F. Martin, Understanding China's Political System, CRS Report, no. R41007, Federation of American Scientists, Washington, December, 2009.

